

April 2014

The Impact of Lease Financing in the Benefits of Education in Islamic Jurisprudence.

Walid Shawish

Faculty for Shariah and Law, The World Islamic Sciences and Education University - Jordan,
walid_shawish@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the [Jurisprudence Commons](#)

Recommended Citation

Shawish, Walid (2014) "The Impact of Lease Financing in the Benefits of Education in Islamic Jurisprudence.," *Journal Sharia and Law*: Vol. 2014 : No. 58 , Article 4.

Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2014/iss58/4

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

The Impact of Lease Financing in the Benefits of Education in Islamic Jurisprudence.

Cover Page Footnote

Dr. Walid Shawish, Assistant Professor. Islamic Law Dpt. & Islamic Banks Department, Shaykh Nooh Al Qodah, Faculty for Shariah and Law, The World Islamic Sciences and Education University - Jordan
walid_shawish@yahoo.com

أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي التعليم الجامعي نموذجاً*

د. وليد مصطفى أحمد شاويش(*)

ملخص البحث:

يمثل التعليم الجامعي حاجة مجتمعية أساسية لتحقيق نهضة شاملة، وإن المال هو قوام الناس في حياتهم الدنيوية مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفاً﴾ [النساء: ٥] ، وإن من شرف المال أن يسهم في توفير التعليم لطلابه، لاسيما التعليم الجامعي الذي يرقى بالأمة ويخرجها من ظلمات الجهل إلى نور العلم.

وحتى يتمكن المال من أداء مهمته النبيلة في تمويل منفعة التعليم الجامعي، لا بد من إيجاد صيغ استثمارية تحقق النتائج المرجوة لأطراف التعاقد، وهم الجامعة، ومؤسسة التمويل، والطالب. وقد بين الباحث أن عقد الإجارة بأركانه وشروطه يمكن أن يكون صيغة صالحة في مجال تمويل التعليم. وقد تم بيان تكييف عقد الإجارة كصيغة تمويل، مبينا تطبيقات أركان عقد الإجارة، ومحل العقد، وكفاءة عقد الإجارة في إطاره الفقهي في مجال تمويل المنافع، مع بيان الإشكالات التي يمكن أن تطرأ في أثناء التطبيق، واقتراح الحلول المناسبة لها، ثم بيان النتائج والتوصيات.

* أجاز للنشر بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٢.

* رئيس قسم المصارف الإسلامية، كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية.

المقدمة:

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل حدود مشكلة البحث في أنه محاولة لتطبيق عقد الإجارة في تمويل منفعة التعليم وفق نظام الساعات المعتمدة الذي يغلب على الجامعات التي تعتمد هذا النظام، وتتقاضى رسوماً من الطلاب الدارسين فيها، وذلك على افتراض عدم وجود دعم حكومي، أو خيرى لدراسة الطالب. كما أن العقد هنا لا يرد على المقعد الجامعي، وحق الطالب فيه إلى حين التخرج، بل يقتصر على الساعات المسجلة والمدفوعة فقط، وتتلخص مشكلة البحث الرئيسة في الأسئلة الآتية:

١. ما التكيف الفقهي لأركان عقد الإجارة وشروطه، كصيغة استثمارية في مجال تمويل منفعة التعليم العالي؟

٢. ما مدى كفاءة عقد الإجارة من الناحية التشريعية والتطبيقية في تمويل منفعة التعليم العالي؟

٣. ما الإشكالات المتوقعة لتطبيق عقد الإجارة في مجال تمويل منفعة التعليم العالي، وما الاقتراحات الواقعية لتلافي تلك الإشكالات؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كونه يقدم صيغة استثمارية تعالج مشكلة واقعية في مجال التعليم الجامعي، حيث يعجز بعض الطلاب عن الوفاء بأقساطهم الجامعية عند تسجيل المواد الدراسية، مما يضطرهم أحياناً إلى تأجيل دراستهم، مع قدرتهم على الوفاء بتلك الأقساط لاحقاً، ويؤثر أحياناً في الجامعة في إدارتها المالية، نتيجة لتعثر بعض الطلاب في تسديد ديونهم،

وتكون المؤسسات المالية أقدر على متابعة الدين من الجامعة، مما يعني الحاجة إلى صيغة استثمارية توفر للطالب تمويلاً حال عجزه المالي، يمكنه من متابعة دراسته، ويخرج الجامعة من دائرة متابعة الديون، وتعتز طلابها لأسباب مالية.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

لم أجد -فيما اطلعت عليه- دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع بصفة مباشرة، في نطاق التعليم العالي ومشكلاته التطبيقية. وما اطلعت عليه هو دراسات عامة في نطاق تمويل المنافع نظرياً دون تطبيقه على مجال التعليم العالي خصوصاً وفق نظام الساعة المعتمدة المدفوعة، وهو ما يُعنى به هذا البحث بصفة أساسية.

رابعاً: منهجية البحث:

اتبعت في بحثي المنهج الوصفي في مجال التعريف بالإجارة، وبيان التطبيقات العملية والاقتصادية لعقد الإجارة، والمشكلات التي يمكن أن تواجه هذا التطبيق، واتبعت المنهج الاستقرائي في تتبع أقوال الفقهاء في القضايا محل النقاش، والمنهج الاستدلالي الاستنباطي في إقامة الأدلة على الأحكام واستنباط الأحكام من الأدلة.

خامساً: خطة البحث:

المبحث الأول: تأصيل تمويل منفعة التعليم بواسطة عقد الإجارة

المطلب الأول: تعريف بالإجارة ومشروعيتها.

المطلب الثاني: تكييف منتج تمويل منفعة التعليم وفق عقد الإجارة.

المبحث الثاني: كفاءة عقد الإجارة في مجال تمويل منافع التعليم

المطلب الأول: جواز إضافة ابتداء الإجارة في المستقبل.

المطلب الثاني: مزايا تطبيق الإجارة في الذمة في مجال التعليم.

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

المطلب الثالث: جواز أن يؤجر المستأجر ما استأجره.

المطلب الرابع: إمكان تمويل المنافع في الإجارة بصيغة المراجعة.

المبحث الثالث: الإشكالات التي يمكن أن تواجه تطبيق الإجارة في مجال تمويل التعليم

المطلب الأول: الإشكالات المتعلقة بالمؤسسة الجامعية والطالب.

المطلب الثاني: الإشكالات المتوقعة بخصوص الجهة الممولة.

الخاتمة.

المبحث الأول

تأصيل تمويل منفعة التعليم بواسطة عقد الإجارة

المطلب الأول

تعريف بالإجارة ومشروعيتها

أولاً: تعريف الإجارة:

الأجر والإجارة لغة من الفعل أجر، أي الجزاء على العمل^(١)، وتعرف الإجارة اصطلاحاً بأنها: "تمليك منافع مقدرة بمال، والاستئجار تملك ذلك، وقد أجرته الدار شهراً بكذا، واستأجرها هو مني بكذا، وأجرته إجارة ... أي جعلت له أجراً"^(٢)، وتعرف أيضاً بأنها: "عقد معاوضة على تمليك منفعة بعوض"^(٣)، وتعرف أيضاً: "تمليك المنافع بعوض. وفي اللغة اسم للأجرة: وهي كراء الأجير. وقد أجره إذا أعطاه أجرته"^(٤). وتعرف أيضاً بأنها: "عقد على منفعة

(١) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٦، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، مادة أجر، ص ٤٣٦.

(٢) عمر بن محمد بن أحمد النسفي. طلبية الطلبة، بغداد: المطبعة العامرة، مكتبة المثني، د.ت، مادة أجر، ص ١٢٤، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، (١٧٤/٤).

(٣) وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الكويت، ط ٢، (١٤٠٤هـ/١٩٨٣م)، مادة إجارة، (١/٣٥٢).

(٤) ناصر بن عبد السيد أبو المكارم المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٥هـ، مادة أجر، ص ٢٠.

مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم^(٥).

ثانياً: مشروعية الإجارة:

ثبتت مشروعية الإجارة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول:

١- من الكتاب:

﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِمَا نُنَادِي بِكَ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجَ ۖ فَإِنْ أَثْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ۖ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ ۖ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿٢٧﴾ القصص: ٢٦-٢٧. وكلا الآيتين تدلّ على إباحة الإجارة، ويمكن أن يناقش ذلك بأنه شرع من قبلنا، ولكن شرع من قبلنا يكون شرعاً لنا اتفاقاً، إن ثبت في شرعنا ما يؤيده، وقد أيده من شرعنا الكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُمْ لِضَيِّقُوا عَلَيْهِمْ ۖ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۚ وَأَتَمُّوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسْتَزْعِ لَهَا أُخْرَىٰ﴾ ﴿٦﴾ الطلاق: ٦، ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ ۚ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ﴿٧٧﴾ الكهف: ٧٧.

٢- مشروعية الإجارة من السنة:

أما مشروعية الإجارة من السنة، فقد أخرج البخاري من حديث عائشة -رضي الله عنها- في خبر الهجرة قالت: (واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلاً من بني الدّيل

(٥) زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري. أسنى المطالب شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي، د.ت، (٢/٤٠٣)، وانظر محمد بن يوسف العبدري المواق: التاج والإكليل لمختصر خليل، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، (٤٩٣/٧).

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

هادياً خريئاً^(٦)، والخريت الماهر بالهداية، وفي كتب الإجارة من كتب الحديث الكثير يمكن أن يستدل به على مشروعية الإجارة.

٣-الإجماع:

وقد نُقل الإجماع على مشروعية الإجارة^(٧)، قال الشافعي في الأم: "... الخبر وإجماع الفقهاء بإجازة الإجارة ثابت عندنا وعندك، والإجارة ملك من المستأجر للمنفعة ومن المؤجر للعوض الذي بالمنفعة والبيع، إنما هي تحويل الملك من شيء لملك غيره، وكذلك الإجارة فقال منهم قائل ليست الإجارة ببيع قلنا وكيف زعمت أنها ليست ببيع، وهي تملك شيء بتمليك غيره؟"^(٨).

٤-القياس:

إن ثبوت الإجارة بالنصوص المتواترة، في الكتاب ونصوص السنة النبوية، والإجماع، كافٍ لثبوت مشروعيتها، ولا مانع أن تعضد الأدلة بعضها حتى ولو كانت الإباحة ثابتة بالأدلة القطعية. فكما أن الشرع أقر البيع كصيغة لانتقال ملك الرقبة في العين، ولكن هناك من لا يقدر على ملك العين، ولكن يقدر على شراء المنفعة لتلك العين مع احتفاظ مالك العين برقيبتها. قال في كشف القناع: "والحاجة داعية إليها إذ كل إنسان لا يقدر على عقار يسكنه، ولا على حيوان يركبه، ولا على صناعة يعملها وأرباب ذلك لا يبذلونه مجاناً، فجوزت طلباً للرفق"^(٩).

- (٦) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير (اليمامة)، ط ٣، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة، حديث رقم ٢٢٦٣، ص ٦٤٤.
- (٧) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، (١٧٣/٤)، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة. المغني، دار إحياء التراث العربي، د.ت، (٢٥٠/٥)، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، د.ت، (٣٨٩/٥).
- (٨) الشافعي، محمد بن إدريس. الأم، دار المعرفة، د.ت. (٢٧/٤)، وانظر أبو يحيى زكريا الأنصاري. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، المطبعة اليمنية، د.ت، (٣١٠/٣).
- (٩) منصور بن يونس بن إدريس البهوتي. كشف القناع عن متن الإقناع، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، (٥٤٦/٣).

ولا يؤثر في تلك المشروعية ما يقال إن الإجارة على خلاف القياس، وذلك كما قال سحنون: "لو حملت أكثر الإجازات على القياس لبطلت" (١٠)، وقال أبو بكر الأصبم: "إنها لا تجوز، والقياس ما قاله، لأن الإجارة بيع المنفعة، والمنافع للحال معدومة، والمعدوم لا يحتمل البيع، فلا يجوز إضافة البيع إلى ما يؤخذ في المستقبل، كإضافة البيع إلى أعيان تؤخذ في المستقبل، فإذا لا سبيل إلى تجويزها لا باعتبار الحال، ولا باعتبار المآل، فلا جواز لها رأساً، لكننا استحسنا الجواز بالكتاب العزيز، والسنة، والإجماع" (١١).

وعلى جميع الأحوال، فإن القول إن الإجارة على خلاف القياس، لا يعني أنها ليست معقولة، ولا تقبل القياس من كل وجه، فهي وإن خالفته من وجه، فإنها توافقه من وجوه، وقد استقرت مشروعيتها بالكتاب والسنة كما ورد آنفاً. قال في شرح منتهى الإرادات: "الإجارة ... من الرخص المستقر حكمها على خلاف القياس ... والأصح لا؛ أي: أنها على وفق القياس، قال في الفروع: لأن من لم يخصص العلة، لا يتصور عنده مخالفة قياس صحيح، ومن خصصها، فإنما يكون الشيء خلاف القياس إذا كان المعنى المقتضي للحكم موجوداً فيه، وتخلّف الحكم عنه" (١٢).

ويؤكد في البدائع أن الإجارة على وفق القياس بقوله: "وأما الإجماع فإن الأمة أجمعت على ذلك قبل وجود الأصبم" (١٣)، حيث يعقدون عقد الإجارة من زمن الصحابة رضي الله عنهم - إلى يومنا هذا من غير نكير، فلا يعبأ بخلافه إذ هو خلاف الإجماع، وبه تبين أن القياس متروك؛ لأن الله تعالى إنما شرع العقود لحوائج العباد، وحاجتهم إلى الإجارة ماسة؛ لأن كل واحد لا يكون له دار مملوكة يسكنها، أو أرض مملوكة يزرعها، أو دابة مملوكة يركبها، وقد لا يمكنه تملكها بالشراء لعدم الثمن، ولا بالهبة والإعارة؛ لأن نفس كل واحد لا

- (١٠) المواق، التاج والإكليل، مرجع سابق، (٤٩٥/٧).
 (١١) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، (١٧٣/٤).
 (١٢) منصور بن يونس البهوتي. شرح منتهى الإرادات، بيروت: عالم الكتب، د.ت. (٢٤١/٢)، وانظر: البهوتي، كشف القناع على متن الإقناع، مرجع سابق، (٥٤٧/٣).
 (١٣) في إشارة إلى النقل السابق عن الأصبم، وهو أن الإجارة على خلاف القياس.

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

تسمح بذلك، فيحتاج إلى الإجارة، فجوزت بخلاف القياس لحاجة الناس كالسلم ونحوه. تحقيقه أن الشرع شرع لكل حاجة عقداً يختص بها، فشرع لتمليك العين بعوض عقداً وهو البيع، وشرع لتمليكها بغير عوض عقداً وهو الهبة، وشرع لتمليك المنفعة بغير عوض عقداً وهو الإجارة، فلو لم يشرع الإجارة مع امتساس الحاجة إليها، لم يجد العبد لدفع هذه الحاجة سبيلاً، وهذا خلاف موضوع الشرع".^(١٤)

يتبين مما سبق أن الإجارة ثابتة بالنص كتاباً وسنة، وبالإجماع، وأنها لا تخالف القياس، بل هي على وفقه، ومن الضروري تأكيداً على ذلك؛ نظراً لأن المعاملة إن كانت على خلاف القياس، وأبيحت ضرورة فإنها تبقى مقتصرة على محال محددة، تحددت المشروعية على وفقها، أما وقد اتضح أن الإجارة على وفق القياس، وثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، فإن الإجارة أصل برأسها، ويقاس غيرها عليها، ولا تقاس على غيرها، ومن ثم سيكون عقد الإجارة بنفسه صالحاً كأساس فقهي، تبنى عليه العديد من المعاملات المالية المعاصرة، وأن يعتبر هو أصلاً لها، وهو الذي جرى عليه الباحث.

ثالثاً: أركان عقد الإجارة:

ذهب الحنفية إلى أن الإجارة كغيرها من العقود، لها ركنان الإيجاب والقبول. أما الأجرة والعين المؤجرة فإنه يثبت فيهما أثر العقد، قال: "أما ركنها فالإيجاب والقبول، وذلك بلفظ دال عليها، وهو لفظ الإجارة، والاستئجار، والاكتراء، والإكراء. فإذا وجد ذلك فقد تم الركن، والكلام في صيغة الإيجاب والقبول"^(١٥).

وذهب الجمهور إلى أن الأركان هي الصيغة المتضمنة للإيجاب والقبول، والعوضان، والمتعاقدان، قال في كشف القناع: "وأركان الإجارة خمسة: المتعاقدان، والعوضان،

(١٤) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، (٤/ ١٧٤).

(١٥) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق (٤/ ١٧٤).

والصيغة^(١٦)، وقال في أسنى المطالب: "أركانها [يعني الإجارة]، وهي أربعة: عاقدان وصيغة وأجرة ومنفعة"^(١٧).

قال في مواهب الجليل: "باب صحة الإجارة بعائد وأجر كالبيع ... من أركانها - العاقد، وهو شامل للمؤجر والمستأجر، وذكر الأجر وسيذكر المنفعة، ولم يذكر الصيغة، وكذلك ابن شاس وابن الحاجب والقرافي وابن عرفة، وذكرها صاحب اللباب فقال: هي لفظ، أو ما يقوم مقامه يدل على تمليك المنفعة بعوض، انتهى"^(١٨). وجاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: "أركانها أربعة: العاقد والأجر والمنفعة والصيغة، والمراد بها ما يدل على تمليك المنفعة بعوض، ويشمل ذلك المعاطاة"^(١٩).

رابعاً: حكم عقد الإجارة:

إذا صحت الإجارة فإنها تثبت الأجرة للمالك، والمنفعة للمستأجر، قال في البدائع في حكم عقد الإجارة: "هو ثبوت الملك في المنفعة للمستأجر، وثبوت الملك في الأجرة المسماة للأجر؛ لأنها عقد معاوضة إذ هي بيع المنفعة، والبيع عقد معاوضة، فيقتضي ثبوت الملك في العوضين"^(٢٠).

المطلب الثاني

تكييف منتج تمويل منفعة التعليم وفق عقد الإجارة

إن منتج تمويل منفعة التعليم، يركز بصفة أساسية على تكييف العلاقة بين كل من: الطالب، والجامعة، والمؤسسة الممولة، وتحديد محل العقد. كل ذلك في إطار عقد الإجارة، حيث يكون محل العقد هو المنفعة التي تقدمها الجامعة، ويكون فيها الطالب مشترياً للمنفعة؛

(١٦) البهوتي، كشف القناع على متن الإقناع، مرجع سابق، (٥٤٧/٣).

(١٧) الأنصاري، أسنى المطالب، مرجع سابق، (٤٠٣/٢).

(١٨) الحطاب، مواهب الجليل، مرجع سابق، (٣٩٠/٥).

(١٩) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.، (٣/٤).

(٢٠) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، (٤/٢٠١).

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

أي المستأجر، والقسط المدفوع هو عوض تلك المنفعة، بينما تكون الجامعة هي البائع للمنفعة^(٢١)؛ أي المؤجر. وفيما يأتي مزيد توضيح لهذه الأركان الثلاثة، تطبيقاً على الواقع العملي للتعليم الجامعي، واستناداً إلى المنهج الوصفي حيث يتم توصيف التطبيقات الجامعية في هذا المجال وبيان انطباق عقد الإجارة بأركانه وشروطه على هذه التطبيقات.

أولاً: العاقدان:

إن العاقلين بوصفهما ركنين من أركان الإجارة، يتمثلان في الطالب كشخص طبيعي، يتطلع إلى التعليم الجامعي المتخصص، بينما العاقد الآخر هو الجامعة كشخص معنوي^{٢٢}، ومؤسسة علمية لها القدرة العلمية المتخصصة، ومعترف بها من الجهات الرسمية في أداء تلك المهمة، كشرط لتوافر القدرات والكفاءات من حيث المبنى، والمرافق، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، في الحقل العلمي الذي يرغب الطالب في الالتحاق به.

ثانياً: الإيجاب والقبول:

يمثل إعلان الجامعة عن فتح باب القبول والتسجيل في كلياتها المختلفة بالشروط التي تشترطها إيجاباً، كما تعتبر أنظمة الجامعة وتعليماتها جزءاً من ذلك الإيجاب، ومن المفترض أن يطلع الطالب عليها، لاسيما أنه يتسلم دليل الطالب في الساعات الأولى من قبوله في غالب الأحيان، ويطلع على التعليمات والأنظمة النافذة في الجامعة، بالإضافة إلى تحديد قسط

(٢١) من الجدير بالذكر هنا توضيح أن بائع المنفعة هو المؤجر نفسه، وأن مشتري المنفعة هو المستأجر، وهو ما جرى عليه الباحث في بحثه هذا، نظراً للتعريفات الواردة على الإجارة التي تعتبرها بيع منفعة تمييزاً لها عن البيع عرفاً الذي هو تملك للعين والمنفعة معاً.

(٢٢) ينصرف مفهوم الشخص في الأصل إلى الشخص الطبيعي أو الآدمي، لأنه هو وحده القادر على الإفصاح عن إرادته، ولكن ضرورات الحياة الاجتماعية فرضت الاعتراف لجماعات من الأفراد بكيان مستقل عن الأفراد المكونين لها بحيث ينظر القانون لها كما لو كانت شخصاً طبيعياً، وهو في مثالنا المؤسسة الجامعية، أو المؤسسة المالية الممولة، انظر: كنعان، نواف، القانون الإداري، عمان، دار الثقافة، ط٤، ٢٠١٠، (١٣٠/١)، والحكمة من وجود الشخصية المعنوية هي تمكين المجموعات من مواجهة الغير كشخص واحد متميز ومستقل عن الأعضاء المكونين له، وذلك ليسهل تحقيق الغرض الذي تكونت من أجله مجموعة الأشخاص أو الأموال، انظر: الحمصي، علي نديم، الشركات المساهمة في ضوء القانون الوضعي والفقه الإسلامي (٤٠)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

الدراسة بتفاصيله المختلفة، من ثمن للساعات، وتفصيل كلفة الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة للطالب.

ويمثل طلب الطالب التسجيل في الجامعة بمثابة قبول للطالب في الكلية والتخصص المحدد الذي قبل به الطالب. أما في حال وجود احتمالات للقبول في الجامعة من حيث المبدأ، أو في كلية دون أخرى، وسجل الطالب خيارات عدة، فيمكن أن تعد حال الإعلان وحالة الطلب هي مرحلة تفاوض تنتهي بموافقة الجامعة على قبول الطالب في كلية من الكليات التي اختارها ضمن قائمة أولوياته، حيث يمكن أن يعد قبول الجامعة للطالب في التخصص هو الإيجاب، ثم للطالب أن يقدم على تكملة إجراءات التسجيل، ومن ثم تصبح تكملة إجراءات التسجيل قبولاً من الطالب لإيجاب الجامعة، المتمثل في إعلانها قبول الطالب في كلية من كلياتها.

ربما يتعذر قبول إعلان الجامعة لبدء التسجيل ضمن أنظمة الجامعة وتعليماتها على أنه إيجاب، نظراً لأن هذا الإيجاب في الغالب يشمل اختيارات عديدة في كليات كثيرة وبرامج مختلفة، يختار الطالب واحداً منها، ومن ثم فإن هذا الإعلان يختار منه الطالب ولا يوافق عليه، والجامعة ليست ملزمة بقبول الطالب لاعتبارات مختلفة، ومن ثم فإن اعتبار هذا الإعلان هو الإيجاب مع تعذر أن يكون القبول موافقاً له فيه مسامحة كبيرة، إذ يتعذر أن يتوافق الإيجاب المليء بالاختيارات، ويختار الطالب منها واحداً.

لذا فإن من الأجدى أن يعتبر إعلان الطالب مقبولاً في كلية بعينها هو الإيجاب، وأن تعتبر موافقة الطالب بتكملة الإجراءات هي القبول، وعندئذ تترتب الحقوق، وتتحدد الواجبات، وهو الذي يتجلى فيه معنى العقد. أما الإجراءات والإعلانات السابقة فيمكن أن نعتبرها حالاً من التفاوض التي تسبق إبرام العقد، وإن اعتبار الإيجاب ما صدر أولاً من أحد المتعاقدين، وهو الجامعة التي أعلنت القبول، أما الطالب فيعد سيره في تكملة الإجراءات هو القبول، وهذا يتأصل على مذهب الحنفية الذين يعتبرون الإيجاب ما صدر أولاً من المتعاقدين.

ثالثاً: محل العقد (العضان):

يتلخص العضان، في الرسوم الدراسية التي يدفعها الطالب، والمنفعة التي تقدمها الجامعة للطلاب، وفيما يأتي تفصيل ذلك.

١- الرسوم الدراسية:

بعد أن يوافق الإيجاب القبول على الوجه المشروع، يبقى تحديد محل العقد، وهو العضان، وأحد هذين العوضين هو ما يدفعه الطالب من القسط في بداية الفصل الدراسي، لتسجيل المواد الدراسية حسب الخطة الدراسية في قسم التخصص، وفي الإيصال الذي يتسلمه الطالب بعد دفعه الرسوم، يجد أن قسطه الإجمالي قد تم توزيعه على بنود محددة، كرسوم الساعات، والخدمات، وفي هذه الحال لا بد من بيان العوض المقابل لهذه الرسوم، وهو المنافع التي تقدم للطلاب في الجامعة، وفيما يأتي تفصيل هذه المنافع.

٢- المنافع المقدمة للطلاب:

إن الرسوم المدفوعة من الطالب كأحد العوضين في مجال الإجارة من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل. أما العوض المقابل وهو المنفعة التي تقدمها الجامعة، فهو متعدد ومتشعب ويحتاج إلى توضيح وبيان، فليس هو في الواقع شيئاً واحداً، وإن كان محل العقد في الجملة هو المنفعة في عقد الإجارة، وليس بالضرورة إذا تعددت المنافع وتتنوع أن تتعدد العقود، حيث يمكن أن يستأجر الرجل الشقة بثمن معين، يكون الثمن مقابل خدمات متنوعة، كمنفعة الشقة، المصعد، والدرج، وموقف السيارة مثلاً، وفيما يأتي بيان ذلك.

يلاحظ على التعريفات السابقة التي عرفت الإجارة على اختلاف صيغها، أنها لم تخرج على كون محل العقد في عقد الإجارة هو المنفعة التي تستوفى من العين. قال في أسنى المطالب: "المعقود عليه، في الإجارة، هو المنفعة، لا العين المستوفى منها المنفعة؛ لأنها

التي تستحق بالعقد ويتصرف فيها، وليست العين كذلك^(٢٣). وفيما يأتي تعريف لتلك المنفعة، وبيان العناصر التي تكون المنفعة في مجال التعليم العالي الذي تقدمه الجامعة.

أ- تعريف المنفعة:

المنفعة لغة من الفعل نَفَعَ، والمصدر النَّفْعُ: جاء في تعريف النفع: "النفع الخير، وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه، يقال نفعني كذا ينفعني نفعاً ونفعة، فهو نافع ... وانتفعت بالشيء ونفعني الله به، والمنفعة اسم منه"^(٢٤).

وقد عرف ابن عرفة منفعة الإجارة بقوله: "ما لا يمكن الإشارة إليه حساً، دون إضافة، يمكن استيفاءه، غير جزء مما أضيف إليه"^(٢٥)، ويمكن أيضاً عناصر التعريف على النحو الآتي^(٢٦):

حسا: احترز مما يمكن الإشارة إليه حساً من الأعيان بنفسه، كالثوب والدابة فإنهما ليسا بمنفعة.
دون إضافة: معمول لإشارة، وهو قيد في الإشارة، ومعناه ما لا يشار إليه حساً إلا بقيد الإضافة، ولا يمكن عقلاً إلا ذلك: مثل ركوب الدابة، ولبس الثوب، بخلاف الثوب والدابة، فإنهما يمكن الإشارة إليهما حساً من غير إضافة، فركوب الدابة منفعة، والدابة ليست كذلك.
يمكن استيفاءه: أخرج به العلم والقدرة، لأنهما لا يمكن استيفاءهما، ولا تمكن الإشارة إليهما حساً إلا بإضافتهما تقول: هذا علمٌ زيد.
غير جزء مما أضيف إليه: أخرج به نفس نصف العبد ونصف الدار مشاعاً، لأنه يصدق عليه وهو مشاع، لا تمكن الإشارة إليه إلا مضافاً، ويمكن أخذ المنفعة منه، لكنه جزء مما أضيف إليه، وليس ركوب الدابة وما شابهه.

(٢٣) الأنصاري، أسنى المطالب، مرجع سابق، (٢/ ٤١٨).

(٢٤) أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، د.ت. ص ٦١٨.

(٢٥) أبو عبد الله محمد بن قاسم الأنصاري، المعروف بالرصاص، شرح حدود ابن عرفة، المكتبة العلمية، د.ت، ص ٣٩٦.

(٢٦) الرصاص، شرح حدود ابن عرفة، مرجع سابق، ص ٣٩٦.

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

ولدى النظر في توضيح التعريف آنف الذكر، يتبين أن التعريف لا يقتصر على تعريف منفعة الإجارة فقط، وإن كان ابن عرفة قد عرف المنفعة في باب منفعة الإجارة، بل إن التعريف صحيح في كل منفعة تستوفى من العين، سواء كان ذلك بإجارة، أو إعاره، أو غيرها من العقود التي تستوفى فيها المنفعة من العين.

ب- تحديد المنافع محل العقد:

إن الثمن الذي يدفعه الطالب كمشتري للمنفعة يكون نقداً في الغالب، عند تسجيله الساعات المعتمدة، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه، هو: ما العوض الذي تقدمه الجامعة؟ أو بالأحرى ما هي المنافع المقدمة من الجامعة مقابل القسط الذي يدفعه الطالب؟

إن هذه المنافع المقدمة تنضبط بالعرف المعمول به في الجامعات، وهي خدمة التعليم التي يقوم بها الأستاذ الجامعي، والقاعات الدراسية، والمرافق الخدمية الأخرى: كالتسجيل، والمكتبة، ومراكز بيع الكتب، والبرامج الثقافية المختلفة التي ترقى بشخصية الطالب وثقافته، وكذلك من حيث المرحلة، حيث تعتبر كل مرحلة من مراحل الدراسة الجامعية مرحلة مستقلة، فالبكالوريوس مرحلة، والماجستير مرحلة، وكذلك الدكتوراه.

وأقترح أن تتحدد المنفعة على اعتبارين: اعتبار الدرجة العلمية، من بكالوريوس وغيرها، واعتبار تفاوت هذه الساعات في القيمة المالية التي تحددها الجامعة ثمناً للساعة، وعلى اعتبار الكلية والقسم الذي يطرح المادة، بحيث تعتبر هذه المحددات أسساً ترتفع بها الجهالة عن المنفعة محل العقد، وليس من الضروري بعد ذلك أن نحدد كل مادة باسمها ورقمها لترتفع الجهالة، نظراً لأن الجهالة اليسيرة مغتفرة، إذ لا يمكن وصف أي مبيع بما ينفي الجهالة عنه مطلقاً، وأن الاكتفاء بالمحددات السابقة كافٍ لرفع الجهالة الفاحشة، التي تخل بصحة العقد، لاسيما أن القيمة المالية متجانسة على وفق الاعتبارات المحددة آنفاً.

المبحث الثاني

كفاءة عقد الإجارة في مجال تمويل منافع التعليم

تتمثل كفاءة عقد الإجارة في الميزات التشريعية التي يقدمها عقد الإجارة في مجال تمويل منفعة التعليم، والتي تنعكس بدورها على شكل آثار إيجابية اقتصادياً واجتماعياً على الفرد المستفيد من هذه الصيغة التمويلية الفريدة في مجال توفير منفعة التعليم، وكذلك على المؤسسات الجامعية التي تقدم خدمة التعليم العالي، بالإضافة إلى مؤسسة التمويل التي تجد في صيغة الإجارة منتجاً مالياً مبتكراً، وفيما يأتي بيان كفاءة عقد الإجارة في مجال التعليم العالي.

المطلب الأول

جواز إضافة ابتداء الإجارة في المستقبل

ذهب جمهور الفقهاء، غير الشافعية، إلى جواز إضافة الإجارة إلى المستقبل، دون تفريق بين إجارة العين، وإجارة الذمة^(٢٧)، قال في الإنصاف: "قلو أجره سنة خمس في سنة أربع: صح، سواء كانت العين مشغولة وقت العقد، أو لم تكن. وسواء كانت مشغولة بإجارة أو غيرها ... إذا علمت ذلك، فقال بعض الأصحاب: إذا أجره، وكانت العين مشغولة، صح إن ظن التسليم عند وجوبه. وقدمه في الفروع. وقال في الرعاية الكبرى: صح إن أمكن تسليمه أولها. وقال المصنف وغيره في أثناء بحث لهم: تشترط القدرة على التسليم عند وجوبه، ولا فرق بين كونها مشغولة أو لا"^(٢٨).

- (٢٧) إجارة الذمة كأن يقول له: ألزمت ذمتك الحمل، لكذا إلى مكة أول شهر كذا ...، القليوبي، أحمد بن سلامة وعميرة، أحمد البرسلي. حاشيتا قليوبي وعميرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت، (٧٢/٣).
- الأنصاري، أسنى المطالب شرح روض الطالب، مرجع سابق، (٤٣٦/٢).
- (٢٨) علاء الدين أبو الحسن بن سليمان المرداوي. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (٤١/٦) وانظر أيضاً:
- شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. المبسوط، دار المعرفة، د.ت، (١٣٣، ٧٥/١٥).
 - الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، (٢٠٢/٤).
 - المواق، التاج والإكليل لمختصر خليل، مرجع سابق، (٥٢٢/٧).
 - محمد بن أحمد بن محمد عليش. منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، د.ت (٤٥٨/٧).

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

وللجامعة الحق في اشتراط تعجيل القسط الدراسي، لتتمكن من التخطيط لحاجاتها المالية، وتوفير السيولة المالية المناسبة للإنفاق على سير العملية التعليمية، مما يشكل ميزة اقتصادية عالية لها، ولها أن تشترط ذلك شرعاً. جاء في البدائع: "فإن شرط فيه تعجيل البدل فعلى المستأجر تعجيلها والابتداء بتسليمها، سواء كان ما وقع عليه الإجارة شيئاً ينتفع بعينه كالدار والداية وعبد الخدمة، أو كان صانعاً أو عاملاً ينتفع بصنعة أو عمله: كالخياط، والقصار، والصياغ، والإسكاف"^(٢٩).

وقد جرى العرف بتعجيل الرسوم الدراسية في الجامعات، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، جاء في حاشية الدسوقي: "وعجل الأجر بتعيينه أو بشرط (أو عادة) بأن كان العرف والعادة التعجيل، وسواء كانت المنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا فهي صحيحة"^(٣٠).

شبهة ودفعها:

ربما يتعذر على بعض الطلاب توفير قسطهم الدراسي، ومن ثم تصبح علاقة الجامعة بالطالب علاقة دين بدين، وتتشغل الذمتان، وهو ما نهى عنه الشارع، فقد توافق الجامعة على تأجيل القسط الدراسي لبعض الطلاب، وتبقى ذمتها مشغولة بالمنافع التي يجب أن تقدمها الجامعة للطالب، حال موافقة الجامعة على تأجيل القسط الدراسي لبعض الطلاب لظروف مالية خاصة بهم.

إن بداية الفصل الدراسي وشروع الطالب في استيفاء المنافع من الجامعة يعد خروجاً من بيع الكالئ بالكالئ^(٣١)، جاء في حاشية الدسوقي: "... (أو) كان غير معين كدراهم أو ثوب

(٢٩) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، (٤/ ٢٠٣).

(٣٠) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مرجع سابق، (٣/٤).

(٣١) روى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم: (نهى عن بيع الكالئ بالكالئ)، أخرجه الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، في كتاب البيوع (٢/ ٦٥)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

- وأيضاً أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الدين بالدين (٥/ ٢٩٠)، بيروت، دار المعرفة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

موصوف لكن وقع (في) منافع (مضمونة) في ذمة المؤجر، كاستأجرتك على فعل كذا في ذمتك إن شئت عملته بنفسك أو بغيرك، أو على أن تحملني على دوايك لبلد كذا، فيجب تعجيل الأجر لاستلزام تأخير الدين بالدين وتعمير الذمتين، وقيده في الموازية بعدم الشروع فيها، وإليه أشار بقوله (لم يشرع فيها) أي في المنافع المضمونة، فإن شرع جاز التأخير بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر^(٣٢).

بينما نرى في هذه الحال أن الشافعية يطبقون أحكام رأس مال السلم على الأجرة، ومن ثم لا يجوز التأخير، ولو يوماً واحداً، جاء في أسنى المطالب: "(فصل أما إجارة الذمة فلا إجارة فيها حكم رأس مال السلم)؛ لأنها سلم في المنافع (فيجب قبضها في المجلس) فلا يبرأ منها ولا يستبدل عنها (ولا يحال بها ولا عليها ولا تؤجل) لئلا تكون بيع دين بدين (ولو كانت، أي الإجارة (بغير لفظ السلم)، كأن كان بلفظ الإجارة كأن قال استأجرت منك دابة صفتها كذا لتحملني إلى موضع كذا لأنه سلم في المعنى كما مر"^(٣٣)

وقد فرق الشافعية بين إجارة الذمة وإجارة العين، قال: "يجوز تأجيل المنفعة في إجارة الذمة، كألزمت ذمتك الحمل لكذا إلى مكة، أول شهر كذا؛ أي مُستهله كالسلم المؤجل، ولا يجوز إجارة عين لمنفعة مستقبلية، كإجارة الدار السنة الآتية"^(٣٤)؛ وعليه فإن قول الجمهور في جواز إضافة الإجارة إلى المستقبل هو الأوفق في التطبيق؛ ليكون أساساً يبنى عليه التعامل في عقد الإجارة كصيغة تمويلية، وفيه سعة للمتعاملين بالإجارة.

- تفرد فيه موسى بن عبيدة، قال فيه أحمد: لا تحل عندي الرواية عنه، ولا أعرف هذا الحديث من غيره، انظر أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٩٨٥/٣)، الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

- وأيضاً محمد بن إسماعيل الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق إبراهيم عصر، القاهرة، دار الحديث، ط ٧، ١٩٩٢ م، (٨٥٧/٣).

(٣٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مرجع سابق، (٣/٤).

(٣٣) الأنصاري، أسنى المطالب، مرجع سابق، (٤٠٥/٢).

(٣٤) القليوبي، أحمد بن سلامة وعميرة. حاشيتا قليوبي وعميرة، مرجع سابق، (٧٢/٣) انظر أيضاً:

- الأنصاري، أسنى المطالب شرح روض الطالب، مرجع سابق، (٤٣٦/٢)

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

ومن الملاحظ أن خلاف الجمهور والشافعية هو في مجال إجارة العين، أما إجارة الذمة فهي محل اتفاق، وتمويل منفعة التعليم هو من باب إجارة الذمة في أغلب الأحوال، لا من إجارة العين، فإن المؤسسة الجامعية تتبع منفعة في ذمتها، وهذه المنفعة ليست منفعة عين معينة، بل إن المنفعة التي تقدمها الجامعة هي منفعة أعيان مختلفة، كمرافق المكتبة، وقاعات الدراسة، والمرافق الصحية، والأمن والحراسة، وغير ذلك من الخدمات التي توفرها الجامعة والمعروفة بالعرف.

ومن ثم فإنه لا خلاف بين الجمهور والشافعية في مجال إجارة الذمة، والعين خارج محل البحث وهو إجارة الذمة. وإن إجارة الذمة التي هي الأساس الفقهي الذي يمكن أن يستند إليه في تمويل منفعة التعليم يعد محل اتفاق، ولكن في حال اعتبار أن الجامعة فيها أعيان محددة: كالمكتبة والمرافق، وأنها لاتعد منفعة في الذمة بل في عين معينة، عندئذ يصبح الأمر محل الخلاف بين الجمهور والشافعية، فالجمهور على الجواز والشافعية على المنع.

المطلب الثاني**مزايا تطبيق الإجارة في الذمة في مجال التعليم**

إن جواز أن تكون الإجارة في الذمة مضافة إلى المستقبل، يتيح فرصة لأطراف العقد استشراف مستقبلهم، ورسم الخطط المناسبة، وتنجز العقد على أن يبدأ العقد في تاريخ محدد، ويتضح ذلك لأطراف هاته المعاملة، وهم: الجامعة، الجهة الممولة، الطالب، حسب التفاصيل الآتية:

أولاً: مؤسسة الجامعة:

يمكن للجامعة أن تستفيد من هذه الإضافة للمستقبل، فتعلم عدد الطلاب المسجلين للفصل المحدد، دون أن تفاجأ من الطلاب بطلب تقسيط الرسوم الجامعية، أو تأجيل الطلاب دراستهم بسبب عدم توافر الرسوم لديهم مع إمكان توافرها في المستقبل، مما يقلص من الأعباء الإدارية الناجمة عن عجز الطلاب عن دفع رسوم تسجيلهم.

ثانياً: بالنسبة للطالب:

أما بالنسبة إلى الطالب فإن هذه الفرص سوف تشكل له قدراً من الأمان بتوفير فرصة إتمام دراسته بشكل متواصل دون أن تكون هناك فترات انقطاع، تؤخر دخوله إلى سوق العمل، وتؤدي به إلى الانقطاع عن الدراسة لأسباب مادية، لاسيما مع إمكان توافر سيولة في المستقبل لديه، بينما تعتبر فترة التسجيل للفصل الدراسي مدة محدودة ومن العسير على الطالب حل أزمته المادية في تلك المدة المحدودة، التي قد يترتب عليها فوات التسجيل.

وبناء على ذلك يستطيع الطالب والأسرة احتساب الإمكانات المالية للأسرة، وتحديد فترات الأزمة في ضوء إمكاناتها الاقتصادية، وتحديد الفصل أو الفصول الدراسية التي قد يرافقها التعثر المالي، والتعاقد مع مؤسسة التمويل والجامعة لتغطية الحاجة الملحة في الفترة الزمنية التي يريدونها.

ثالثاً: بالنسبة إلى مؤسسة التمويل:

إن مؤسسات التمويل تسعى لتحقيق الربح، وجزء من وظيفتها الأساسية تحويل فائض النقد إلى مواضع العجز، وتستطيع بهذه الصيغة أن تحول فوائض السيولة إلى ذوي الحاجة من طلاب التعليم العالي الذين يعانون من شح السيولة، إضافة إلى توفير صيغة تمويل مناسبة ترفد الصيغ الأخرى كالمرابحة في العقارات والسيارات، والمشاركة.

رابعاً: بالنسبة إلى المجتمع:

إن التعليم العالي بما يمثله من معرفة متخصصة يعد ضرورياً من أجل النهضة بالمجتمع، وذلك لأن التعليم العالي يعنى بأجراء البحوث والدراسات العلمية التي تتقدم حلولاً علمية للمشاكل التي تواجه المجتمع.

وإن نقص التمويل في هذا الجانب يؤدي إلى ضعف في الإنتاج العلمي الذي يعنى بدراسة المشكلات الطبية والدوائية التعليمية والاقتصادية مما يترتب عليه الاعتماد على الغير في حل المشكلة، وربما يكون ذلك مكلفاً من الناحية المادية أضعافاً مضاعفة مما لو اعتمدت

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

الأمة على نفسها في تحصيل المعرفة عن طريق توفير الدعم اللازم لها. وتعتبر الإجارة كصيغة تمويل ضماناً طبيعياً لتوجيه المعرفة نحو حاجة المجتمع؛ لأن الجهة الممولة هي جهة قطاع خاص تستهدف الربح، ومن ثم فهي تعنى بتوجيه البحث العلمي لتغطية حاجة مجتمعية يمكن أن تستثمرها في المستقبل لإدراج أرباح. ويمكن التمثيل على ذلك بالصناعات الدوائية حيث يمكن أن تمتلك المؤسسة المالية حقوق الابتكار في مجال الدواء، ثم يبيعه لتحقيق أرباح مجزية، مما يطور صناعات المجتمع المحلية، ويوطن المعرفة ويجعلنا مسلمين منتجين للمعرفة ومالكين لها، بدلاً من أن نكون مستهلكين للمعرفة.

المطلب الثالث

جواز أن يؤجر المستأجر ما استأجره

يجوز للمستأجر أن يؤجر ما استأجره بالأجرة التي يراها؛ لأنه يملك المنفعة التي هي محل العقد في عقد الإجارة، قال في الفروع: "قوله في إجارة المستأجر العين المأجورة: وله إيجارها على الأصح ولو قبل قبضها ... فقدم المصنف أن للمستأجر إجارة المأجور قبل قبضه مطلقاً"^(٣٥)، وفي الإنصاف: "يجوز للمؤجر وغيره بمثل الأجرة وزيادة. هذا المذهب، وعليه الأصحاب. قال الزركشي: هذا المذهب عند الأصحاب"^(٣٦).

وجاء في مواهب الجليل: "ومن اكرى داراً فله أن يكرىها من مثله بأكثر من الكراء أو بأقل، ومن اكرى حانوتاً للقصورة فله كراؤه من حداد أو طحان، أو غيره إلا أن يكون ذلك أكثر ضرراً بالبنين فيمنع، وله ذلك في المساوي، ثم قال: ومن اكرى بيتاً، وشُرط أن لا يسكن معه أحداً فتزوج، أو ابتاع رقيقاً، فإن لم يكن في سكناهم ضرر على رب البيت لم يكن له أن يمنعه، وإن كان في سكناهم ضرر فله منعه"^(٣٧).

وفي بدائع الصنائع: "وللمستأجر في إجارة الدار وغيرها من العقار أن ينتفع بها كيف

(٣٥) محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، الفروع، عالم الكتب، د.ت.، (٤/ ٤٤٥).

(٣٦) المرداوي، الإنصاف، مرجع سابق، (٣٤/٦).

(٣٧) الحطاب، مواهب الجليل، مرجع سابق، (٤١٧/٥).

شاء بالسكنى، ووضع المتاع، وأن يسكن بنفسه، وبغيره، وأن يسكن غيره بالإجارة، والإعارة، إلا أنه ليس له أن يجعل فيها حدًّا، ولا قصًّا، ونحو ذلك مما يوهن البناء^(٣٨).

وذهب الإمام أحمد في رواية عنه أن ذلك لا يجوز؛ لأنه من باب ربح ما لم يضمن، جاء في المغني: "وذكر القاضي فيه رواية أخرى أنه لا يجوز لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن ربح ما لم يضمن، والمنافع لم تدخل في ضمانه، ولأنه عقد على ما لم يدخل في ضمانه، فلم يجز كبيع المكيل والموزون قبل قبضه، والأول أصح لأن قبض العين قام مقام قبض المنافع، بدليل أنه يجوز التصرف فيها فجاز العقد عليها كبيع الثمرة على الشجرة، ويبطل قياس الرواية الأخرى لهذا الأصل"^(٣٩).

المطلب الرابع

إمكان تمويل المنافع في الإجارة بصيغة المراجعة

يمكن أن تشكل المراجعة وسيطاً مناسباً لإيصال المنفعة من مالكةا، وهو الجامعة إلى طالب المنفعة وهو الطالب، بواسطة المصرف الإسلامي حيث يشتري المصرف الإسلامي المنفعة من الجامعة على شكل ساعات معتمدة في الذمة ويتملكها، ويدفع ثمنها نقداً، ثم يقوم ببيع هذه المنفعة للطالب مع هامش ربح مناسب، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: التعريف بالمراجعة^(٤٠):

يتم بيع المراجعة في صورتها المعتادة بطلب المتعامل من المصرف أن يشتري له من

(٣٨) الكاساني، بدائع الصنائع، (٢٠٦/٤).
أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي، د.ت.، (١٣٢/٦).

(٣٩) ابن قدامة، المغني، مرجع سابق (٢٧٧/٥).
(٤٠) ينبغي التوضيح هنا أن المراجعة في نطاق البحث هي المراجعة بمعناها المصرفي الذي تم شرحه في تقرير البحث، وهي المراجعة للأمر بالشراء كأحد منتجات المصارف الإسلامية، حيث يعد الزبون المصرف أن يشتري السلعة بثمن محدد، ثم يشتري المصرف السلعة من طرف ثالث، ثم يبيعها للزبون بسعر أكثر من السعر الذي اشترى به المصرف من الطرف الثالث، أما المراجعة بمعنى البيع بأكثر من الثمن الأول، كأن يقول البائع للمشتري رأسمالي كذا في القطعة الواحدة وأرجني على كل قطعة درهما، فهو من بيوع الأمانة البسيطة التي ليست صيغة من صيغ التمويل في شيء.

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

السوق المحلية أو يستورد له سلعة من الخارج، ويسمى المتعامل السلعة، مبيئاً صفاتها بما يرفع عنها الجهالة، ثم يقوم المصرف بشراء السلعة على الوصف المطلوب، ثم يقوم ببيعها لمن طلبها مع زيادة ربح محدد، وهو ما يعرف الآن ببيع المربحة للأمر بالشراء^(٤١)، ويتمثل محل العقد في مجال تمويل منفعة التعليم في ساعات المواد المقررة في خطة الطالب في المرحلة الجامعية التي يدرسها: بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، حيث يحدد الطالب عدد الساعات المطلوب دراستها، والمرحلة التي يدرس فيها.

والمربحة تبدأ بوعدهم بالشراء من الطالب للمصرف، ثم بيع المربحة، وفيه ثلاثة أطراف هم: الأمر بالشراء: وهو المشتري الثاني الذي يرغب في شراء السلعة، والمأمور بالشراء: وهو المشتري الأول للسلعة وهو المصرف، وهو أيضاً البائع الثاني، والبائع الأول: الذي يمتلك السلعة ويريد بيعها^(٤٢).

وفي نموذج تمويل منافع التعليم بواسطة عقد الإجارة، يكون الأمر بالشراء هو الطالب الذي يرغب في شراء منفعة التعليم بتفصيلاتها المتعددة التي سبق بيانها، والتي تشمل تعليم الأساتذة لطلابهم، والمرافق الخدمية، من مكتبات متنوعة، وقاعات دراسية، وخدمة الأمن، وغيرها مما اعتادت الجامعات تقديمها لطلابها، حيث يقوم المصرف بشراء هذه المنفعة من الجامعة نقداً، ثم يقوم ببيعها إلى الطالب، مؤجلة إلى سنة أو أكثر.

واختلفت الآراء حول الإلزام بالوعد، فأخذت بعض المصارف بالإلزام بالوعد، كبنك الخرطوم، والبنك الإسلامي السوداني، ورأت أن ذلك يضبط المعاملات، ومن ثم هو الأحفظ لمصلحة الطرفين، فضلاً عن استقرار المعاملات. بينما رأت بعض المصارف عدم الأخذ بالإلزامية الوعد، مثل: بنك التضامن السوداني، وبنك فيصل الإسلامي السوداني^(٤٣).

(٤١) يوسف كمال محمد. فقه الاقتصاد النقدي، الرياض: دار الهداية، ط ١، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م) ص ٢٠٠.
(٤٢) أحمد سفر. العمل المصرفي الإسلامي أصوله وصيغه وتحدياته، بيروت، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤، ص ١٢٥.
(٤٣) المرجع السابق، ص ١٢٥.

وقد استخدمت المصارف الإسلامية بيع المربحة صيغة من صيغ التمويل، حيث يتقدم طالب التمويل لسلعة يريد شراءها بوعده يلتزم فيه بشراء تلك السلعة من المصرف بعد أن يشتريها المصرف وتدخل في حيازته، ثم يشتريها طالب التمويل من المصرف بعد أن يضيف المصرف هامشاً معقولاً من الربح.

وقد أجاز المجمع الفقهي هذه الصيغة بشروط، هي^(٤٤): أن تدخل السلعة في ملك المأمور قبل بيعها للأمر بالشراء، وحصول القبض المطلوب شرعاً، على أن تقع على المأمور مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعية الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعهم، وأن يكون الوعد ملزماً للواعد ديانة إلا لعذر، وملزماً قضاء إذا كان معلقاً على سبب، ودخل الموعود في كلفة نتيجة الوعد، ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحال إما بتنفيذ الوعد، وإما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر، وأن تكون المواعدة بشرط الخيار للمتواعدين؛ لأن المواعدة الملزمة في بيع المربحة تشبه البيع نفسه.

وقد أثرت حول بيع المربحة اعتراضات^(٤٥)، منها: إن في المربحة بيع الشخص ما ليس عنده وهو منهى عنه، ولكن يناقش ذلك بأن المصرف لا يبيع شيئاً بمجرد اتصال المتعامل، ولكن يشتري السلعة على الوصف، ثم يبيعها مربحة بعد تملكها، ومما قيل فيها إنها معاملة لم يقل بحلها أحد، ونوقش ذلك بأن الأصل في المعاملات الحديثة الحل، وهناك من قال بصور مشابهة. قال في الأم: "ولا بأس في أن يسلف الرجل فيما ليس عنده أصله، وإذا أرى الرجل الرجل السلعة، فقال: اشتر هذه وأربحك فيها كذا، فاشترها الرجل، فالشراء جائز، والذي قال أربحك فيها بالخيار، إن شاء أحدث فيها بيعاً، وإن شاء تركه، وهكذا إن قال اشتر لي متاعاً

(٤٤) مجلة المجمع، ع ٥، ج ٢ ص ٧٥٣ و ٩٦٥، مجمع الفقه الإسلامي، المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت، من (١-٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ) الموافق (١٠-١٥ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨ م).

(٤٥) يوسف كمال محمد. فقه الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص ٢٠٠ فما بعدها، انظر أيضاً: أحمد سفر. العمل المصرفي الإسلامي: أصوله، وصيغته، وتحدياته، مرجع سابق، ص ١٢٦ فما بعدها.

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

ووصفه له، أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أربحك فيه، فكل هذا سواء يجوز البيع الأول^(٤٦)، وتدخل -أيضاً- في ربح ما لم يضمن، ونوقش ذلك بأن المصرف اشترى فأصبح ممتلكاً يتحمل تبعه هلاك السلعة خلال فترة منذ تلقيه الأمر بالشراء وحتى تسليمها للأمر بالشراء.

وقد انتشرت المربحة انتشاراً واسعاً لمزايا عديدة^(٤٧)، من هذه المزايا: أنها صيغة ملائمة للتمويل التجاري، والتمويل القصير والمتوسط الأجل، وأنها صيغة مبسطة تجري بناء على دراسة مالية أولية، وتتيح للمصرف أخذ ضمانات كافية لتغطية مخاطر التمويل، وتمول الأصول الممولة بنسبة ١٠٠%، ولا تختلف محاسبياً عن العلاقة الربوية، وتضمن عائداً مرتفعاً للمصارف ومواكباً للتضخم، ولا تتطلب خبرات عالية أو نوعية لأجرائها، بالإضافة إلى أن المصرف لا يضمن تبعه الهلاك والعيوب، وصيغة المربحة مرنة لتمويل شراء السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة.

ولكن انتقد عليها انتقادات شديدة من الناحية الشرعية والاقتصادية، ومن أبرز الانتقادات عليها: القول بالإلزام بالوعد في المعاولات^(٤٨)، وقد رأى بعض الباحثين أن المربحة سبب في استفحال التضخم، وتكريس التعامل بالربا^(٤٩)، كما رأى بعضهم أن المربحة أضرت بالاقتصاد الوطني؛ لاتجاهها إلى أنشطة ائتمانية، وإشباع رغبات كمالية عن طريق الاستيراد، كما اختلطت على المنفذين للبيع مربحة البيوع الشرعية الأخرى، فكل البيوع أصبحت لديهم مربحة: كالسلم، والبيع لأجل، والبيع بالتقسيط كذلك^(٥٠).

(٤٦) الشافعي، محمد بن إدريس. الأم، مرجع سابق، مرجع سابق، (٣/٣٩).

(٤٧) انظر: أحمد سفر، العمل المصرفي الإسلامي: أصوله، وصيغته، وتحدياته، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٤٨) بنى القائلون بالمربحة الإلزام بالوعد على قول المالكية بأن الوعد ملزم إذا أدخل الواعد الموعد في كلفة، وينتقد على هؤلاء بأن قول المالكية بالإلزام في الوعد في عقود التبرعات وليس المعاولات، يوسف كمال محمد. فقه الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٤٩) أحمد سفر. العمل المصرفي الإسلامي: أصوله، وصيغته، وتحدياته، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٥٠) يوسف كمال محمد. فقه الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

المبحث الثالث

الإشكالات التي يمكن أن تواجه تطبيق الإجارة

في مجال تمويل التعليم الجامعي

المطلب الأول

الإشكالات المتعلقة بالمؤسسة الجامعية والطالب

تمثل التعليمات الجامعية بينودها وشروطها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من عقد الإجارة المعقود مع الطالب، من حيث القبول، والتسجيل وما يتبعه من السحب والإضافة، وأجراءات الإنذار والفصل من الجامعة، ومنح الشهادة الجامعية، وهي شروط مسبقة لم يكن من الطالب إلا أن يوافق عليها، ويستلم الطالب منذ يومه الأول دليل الطالب، أو دليل الدراسات العليا الذي يمثل تعليمات الجامعة لمنح الدرجة العلمية التي يتطلع إليها الطالب، ويمكن أن تظهر بعض الإشكالات في الحالات الآتية:

أولاً: حرمان الطالب بسبب الغياب:

تتضمن التعليمات الجامعية تعليمات تنص على أن الطالب يعتبر محروماً من الدخول إلى الامتحان النهائي إذا تجاوز غيابه بعذر الفترة المسموح بها، ومن باب أولى إن كانت بغير عذر، مما يعني أن الطالب سيرسب في هذه المادة، وفي هذه الحال يبقى عقد الإجارة سارياً وإن بقي قرار الحرمان سارياً، وذلك لأن المعقود عليه هو المنافع، وهذه المنافع التي هي محل العقد تبقى ممكنة، وتبقى الإجارة مستمرة، ولا عذر للطالب بطلب الفسخ للإجارة في هذه الحال؛ لأن المؤجر ما زال يمكنه الاستفادة من المنفعة التي هي محل العقد، ولا يجوز له الرجوع لا على الجامعة، ولا على الوسيط المالي الذي اشترى المنفعة مرابحة للطالب.

قال في أسنى المطالب: "ويستحق الأجير الأجرة أي تسلمها (بالتسليم) لنفسه (و) مضي مدة (إمكان العمل) لكنها تكون (غير مستقرة حتى لو سقطت) تلك السن أو برئت (رد) الأجير (الأجرة) لانفساخ الإجارة (كمن مكنت الزوج فلم يطأها ثم فارق) ها فإن

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

المهر يجب تسليمه بالتمكين غير مستقر وترد نصفه بعد المفارقة، قال في الأصل ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة إكمال السير حيث تستقر عليه الأجرة لتلف المنافع تحت يده^(٥١)، فالطالب بعدم حضوره كأنه أُلّف المنفعة التي تحت يديه بعدم استيفائها.

ثانياً: حرمان الطالب بسبب الغش:

تتضمن تعليمات الجامعة اعتبار الطالب راسباً في حال ثبوت الغش عليه، بل ويتضمن ذلك ما هو أكثر من ذلك، كاعتبار الطالب راسباً في المادة التي غش فيها، من حيث إسقاط جميع مواد الفصل الذي مارس فيه الغش، وتعتبر تعليمات الجامعة جزءاً من التعاقد مع الطالب، ولها الحق في أن تنفذ على الطالب تلك التعليمات، طالما أن تلك التعليمات واضحة ومعلنة، وما ينطبق على الحرمان بسبب الغش والغياب ينطبق على العديد من الحالات المشابهة، التي تنص على طبيعة العقوبة وحجمها، وعلى المخالفة التي يمكن أن يرتكبها الطالب.

ثالثاً: الساعات المسجلة خطأ:

يمكن أن يسجل الطالب ساعات خارج خطته، ويوصفه مشترياً للخدمة أو للمنفعة، التي قد تم تحديدها بالوصف المعتبر الراجع للجهالة من حيث المرحلة والكلية والقسم، دون تحديد اسم مادة بعينها، فربما يسجل الطالب مادة ليست في خطته خطأ منه، ومن ثم لا يستفيد منها في تحصيل مقصوده بشهادة معتمدة، ويعتذر الطالب بذلك أن هذا الخطأ ليس خطأه هو، بل هو خطأ الجامعة.

إن هذه الحال تمثل إشكالاً مهماً نظراً لأن تسجيل الساعات الدراسية يكون بناءً على برمجيات متقنة، تتعرف على الطالب وخطته الدراسية، ومن ثم يستحيل الوقوع في مثل هذا الخطأ، بالإضافة إلى وجود مرشد أكاديمي للطالب، وفي هاته الحال يصبح الخطأ مشتركاً بين الجامعة والطالب، وهذا الخطأ من الطالب يعفي الجهة الممولة من المسؤولية، فهي تقدم

(٥١) الأتصاري، أسنى المطالب، مرجع سابق، (٤٠٨/٢).

المنفعة بالشروط الرافعة للجهالة التي سبق ذكرها.

ولكن في حال ثبوت أن الخطأ هو مسؤولية الجامعة فإن من حق الطالب العود إلى مؤسسة التمويل كونها بائعة للمنفعة وضامنة لها، ومن ثم فإن لمؤسسة التمويل الرجوع بسبب هذا الخطأ إلى الجامعة، ومن سلبيات هذا التمويل أن مؤسسة التمويل والجامعة تشترطان لنفسهما من الشروط ما يمكن أن يحول هذه المخاطر إلى الطالب، ويحملة المسؤولية وحده بصفته الطرف الأضعف، مع أنه من المفترض أن تكون المسؤولية مشتركة، بين الطالب والجامعة، وألا يغيب دور مؤسسة التمويل كضامن للمنفعة.

رابعاً: السحب والإضافة:

تمثل فترة السحب والإضافة فترة قصيرة في مرحلة ما بعد التسجيل الأولي حيث يُمكن الطالب من سحب بعض المواد الدراسية وإضافة أخرى، لاعتبارات أكاديمية وظروف شخصية بالطالب، وهي فترة محددة، ويمكن أن يقال هنا كيف يمكن أن يعطى الطالب فرصة السحب والإضافة لمواد مختلفة؟ مما يعني وجود جهالة في محل العقد، من حيث إمكان سحب مادة وإضافة أخرى، وقد انعقد العقد على المادة المسحوبة، ومن ثم دخلت الجهالة محل العقد.

يمكن أن يجاب على هذا الاستشكال، بالقول إن محل العقد ليس مادة بعينها، إنما هو منفعة مادة ضمن مواصفات أساسية، ترفع الجهالة عنها من حيث كونها مادة بكالوريوس، تخصص كلية كذا، أو قسم كذا، ويبقى للطالب خيار التعيين، بعد انكشاف الجهالة الفاحشة بالتحديدات الآنف ذكرها قبل الإقدام على التعاقد، ويبقى خيار التعيين لرفع الجهالة المغفلة، حيث يبقى الحق للطالب تعيين المادة التي يرغب في دراستها خلال فترة السحب والإضافة، وبعد انتهائها يفقد حقه في التعيين.

وقد قدم في بدائع الصنائع نموذجاً لهذه الحال فقال: "كما لو قال: إن سرت على هذه الدابة إلى موضع كذا فبدرهم، وإن سرت إلى موضع كذا فبدرهم، والمسافة سواء. وأما قولهما

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

إن العقد أضيف إلى أحد المذكورين من غير عين فنعم لكن فوض خيار التعيين إلى المستأجر، ومثل هذه الجهالة لا تقضي إلى المنازعة كجهالة قفيز من الصبرة، ولهذا جاز البيع، فالإجارة أولى، لأنها أوسع من البيع، ألا ترى أنها تقبل من الخطر ما لا يقبله البيع، ولهذا جوزوا هذه الإجارة من غير شرط الخيار ولم يجوزوا البيع إلا بشرط الخيار^(٥٢)؛ وعليه فإنه يمكن أن تؤسس مرحلة السحب والإضافة على أساس خيار التعيين.

خامساً: عجز الجامعة عن تقديم المنفعة:

تمثل المؤسسات الجامعية الحديثة نموذجاً للمؤسسة الكبيرة التي لا يتأثر سيرها بأحوال الأفراد مرضاً وموتاً وغير ذلك مما يمكن أن يتصف به الشخص الطبيعي، ولكن ربما يعرض عارض يحول دون قدرة الجامعة على تقديم المنفعة للطالب، كإضراب الأساتذة الجامعيين عن التعليم، أو حدوث اضطرابات أمنية في داخل الجامعة أو خارجها، مما يؤدي بإدارة الجامعة إلى تعليق الدوام الجامعي لفترات متفاوتة، مما يعني عدم قدرة الطالب على متابعة دراسته الجامعية، نتيجة لذلك الظرف العارض.

وفي هذه الحال يمكن أن يطالب الطالب الجامعي بالتعويض المادي من المؤسسة الممولة بصفتها بائعة المنفعة، وضامنة للمخاطر، التي تتعلق بتسليم تلك المنفعة إلى مشتريها، ويمكن أن تسعى مؤسسة التمويل إلى تحويل مخاطر الالتزام هذه إلى الجامعة ضمن شروط التعاقد مع الطالب، وهو أمر لا يقبل شرعاً لأنه ربح ما لم يضمن.

إن من المتفق عليه شرعاً أن الخراج بالضمان، فعن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "الخراج بالضمان"^(٥٣)، يريد بالخراج ما يحصل من غلة

(٥٢) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، (١٨٥/٤).

(٥٣) أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي. سنن النسائي (المجتبى من السنن)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط ٢، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، في كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان (١١/٤).

العين المبتاعة، فللمشتري أن يرّد العين المبيعة، وأخذ الثمن، ويكون للمشتري ما استغله، لأن المبيع لو تلف في يده لكان من ضمانه، ولم يكن له على البائع شيء، والباء في قوله بالضمان متعلق بمحذوف تقديره: الخراج مستحق بالضمان؛ أي بسببه^(٥٤)؛ وبناء عليه لا يجوز لمؤسسة التمويل أن تتحلل من التزامها تجاه الطالب، وتحول مخاطر هذا الالتزام إلى الجامعة، وعليها أن تضمن وصول المنفعة للمستفيد النهائي منها وهو الطالب، ولكن لها الحق أن تعود على الجامعة، بما أخلت به الجامعة بتقديم منفعة التعليم للطالب.

ويمكن للجامعة أن تعالج حال عدم تقديم المنفعة للطالب بسبب الإضراب أو بسبب مرض عضو هيئة التدريس، عن طريق توفير البديل المناسب للفترة المؤقتة التي يمرض فيها عضو هيئة التدريس، إن كانت الفترة طويلة نسبياً بحيث تخرج عن حد العرف الذي يمكن أن يعذر فيه عضو هيئة التدريس بسبب المرض، أو حضور مؤتمر، فإن العرف يقر مثل هذا الانقطاع اليسير، لكن على فرض أن انقطاع عضو هيئة التدريس لفترة لا يحتملها العرف، وتؤثر في تحصيل طلاب الجامعة المنفعة المقصودة التي دفعوا أموالهم ثمنها لها، عندئذٍ للطالب الحق في طلب أستاذ بديل لسد العجز الحاصل بسبب غياب عضو هيئة التدريس، وعلى الجامعة ومؤسسة التمويل تلبية ذلك الحق.

جاء في البدائع: "أما إذا كانت الإجارة في الذمة فلا تفسخ، قال: ومنها هلاك المستأجر، والمستأجر فيه لوقوع اليأس عن استيفاء المعقود عليه بعد هلاكه فلم يكن في بقاء العقد فائدة، حتى لو كان المستأجر عبداً أو ثوباً أو حلياً أو ظرفاً أو دابةً معينة فهلك أو هلك الثوب

- قال الطحاوي: "تلقى العلماء هذا الخبر بالقبول"، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، شرح معاني الآثار (٢٢/٤)، تحقيق محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- (٥٤) أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، بدون رقم الطبعة ومكانها، (١٢٩).
- ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة، بدون رقم الطبعة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م؛ (١٥١).
- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، (٣٧/٣).

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

المستأجر فيه للخيطة أو للقصار، بطلت الإجارة لما قلنا، وإن كانت الإجارة على دواب بغير أعيانها فسلم إليه دواب فقبحها فماتت لا تبطل الإجارة، وعلى المؤجر أن يأتيه بغير ذلك؛ لأنه هلك ما لم يقع عليه العقد؛ لأن الدابة إذا لم تكن معينة فالعقد يقع على منافع في الذمة، وإنما تسلم العين ليقوم منافعها مقام ما في ذمته، فإذا هلك بقي ما في الذمة بحاله فكان عليه أن يعين غيرها^(٥٥).

إن النص السابق يوضح بجلاء أن الإجارة إذا كانت في الذمة فإن العقد لا يفسخ بهلاك العين التي تستوفي منها المنفعة، بل على المؤجر أن يأتي بعين أخرى، وفي إطار العلاقة بين الطالب المستفيد من المنفعة والجامعة أن توفر له الأستاذ البديل في حال عجز الأستاذ عن توفير خدمة التعليم للمتعليم، وكذلك الحال في الأعيان الأخرى من المرافق الخدمية التي تستوفي منها المنافع المعهودة عرفاً في الجامعات.

سادساً: عجز الطالب عن متابعة دراسته:

تتمثل هذه الإشكالية في عجز الطالب عن متابعته لدراسته في الفصل الذي سجله، وفوات فترة السحب والإضافة الممنوحة للطالب دون تحمل أي تكاليف مالية. وقد يكون هذا العارض هو الموت أو المرض، ففي حال وفاة الطالب في أثناء الفصل الدراسي فإنه يتعذر استيفاء المنفعة مع فوات حياة المستفيد منها؛ لذا فإن من المناسب هنا عرض بعض نصوص الفقهاء فيما يتعلق بوجوب الأجرة واستحقاقها.

ذهب الفقهاء إلى أن الأجرة تجب بالعقد، وتستحق بتمام المنفعة، بمعنى أنه لا تصبح الأجرة حقاً للجامعة أو مؤسسة التمويل، إلا إذا تمت المنفعة في فترتها الزمنية المحددة وهي الفصل الدراسي بالإضافة إلى الصفة المشتركة للمنفعة والمحددة في العقد بقسم المادة، وكليتها،

(٥٥) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، (٤، ٢٢٣).
- محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، د.ت. (٣/ ٤٧٢، ٤٨٣).
- القليوبي، أحمد بن سلامة وعميرة. حاشيتنا قليوبي وعميرة، مرجع سابق، (٨٤/٣).

ومراحلتها، ومن الملاحظ أنه في حال وفاة الطالب أو مرضه مرضاً مقعداً عن متابعة دراسته، أن ثمة ظرفاً خاصاً خارجاً عن إرادة الطالب وهو الموت أو المرض، وهو أمر يحول دون استحقاق الجهة الممولة أو الجامعة كل الثمن المقابل للمنفعة المتفق عليه، بمعنى أنه تفسخ الإجارة، وتستحق الجامعة من الرسوم المدفوعة بحسب المدة الزمنية التي قضاها الطالب على مقعد الدرس قبل ظرف الموت أو المرض، وفيما يأتي بعض من نصوص الفقهاء:

جاء في الإنصاف: “ولا تستقر الأجرة إلا بمضي المدة بلا نزاع. ولو بذل تسليم العين، وكانت الإجارة على عمل في الذمة. فقال الأصحاب: إذا مضت مدة يمكن الاستيفاء فيها: استقرت عليه الأجرة. نقله المصنف، والشارح، وغيرهما. واختار المصنف: لا أجرة عليه. فقال في المغني: هذا أصح عندي ... لو أجلها فمات المستأجر: لم تحل الأجرة. وإن قلنا بحلول الدين بالموت لأن حلها مع تأخير استيفاء المنفعة ظلم”^(٥٦).

وقال في أسنى المطالب: “ويستحق الأجير الأجرة أي تسلمها بالتسليم لنفسه و مضي مدة إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن أو برئت رد الأجير الأجرة لانفساخ الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يطأها ثم فارقها فإن المهر يجب تسليمه بالتمكين غير مستقر وترد نصفه بعد المفارقة قال في الأصل ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة إمكان السير حيث تستقر عليه الأجرة لتلف المنافع تحت يده”^(٥٧).

جاء في المغني: “ولو أجر داره سنتين بأربعين ديناراً، ملك الأجرة من حين العقد، وعليه زكاة جميعها إذا حال عليه الحول؛ لأن ملك المكري عليه تام بدليل جواز التصرف فيها بأنواع التصرفات. ولو كانت جارية كان له وطؤها، وكونها بعرض الرجوع لانفساخ العقد، لا يمنع وجوب الزكاة، كالصداق قبل الدخول. ثم إن كان قد قبض الأجرة أخرج الزكاة منها، وإن كانت ديناً فهي كالدين، معجلاً كان أو مؤجلاً. وقال مالك، وأبو حنيفة: لا يزكيها حتى يقبضها،

(٥٦) المرادوي، الإنصاف، مرجع سابق، (٨٢/٦).
(٥٧) الأنصاري، أسنى المطالب، مرجع سابق، (٤٠٨/٢)

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

ويحول عليه الحول؛ بناء على أن الأجرة لا تستحق بالعقد، وإنما تستحق بانقضاء مدة الإجارة. وهذا يذكر في موضعه، إن شاء الله تعالى. وعن أحمد، رحمه الله رواية أخرى، في من قبض من أجر عقار نصاباً، يزكيه في الحال. وقد ذكرناه في غير هذا الموضع، وحملناه على أنه حال عليه الحول قبل قبضه (٥٨).

والأجرة لا تملك بالعقد، بل بالتعجيل، أو بشرطه، أو بالاستيفاء، أو بالتمكن منه أي لا تملك الأجرة بالعقد نفسه، سواء كانت الأجرة عيناً أو ديناً، وإنما تملك بالتعجيل أو بشرط التعجيل، أو باستيفاء المعقود عليه وهي المنفعة أو بالتمكن من استيفائه بتسليم العين المستأجرة في المدة. (٥٩)

المطلب الثاني**الإشكالات المتوقعة بخصوص الجهة الممولة**

أولاً: اشتراط الجهة الممولة إعفاءها من بعض مقتضيات الإجارة:

إن المؤسسات التي يمكن أن تمويل منافع الإجارة غلب عليها العمل الإداري المكتبي، الذي يبحث عن ضمان رأس ماله، بحيث يوزع المخاطر على أطراف أخرى في التعاقد، بحيث يضمن ربحه دون تحمل مخاطر عقد الإجارة، إذ يمكن أن تشتت الجهة الممولة أن الأخيرة غير مسؤولة عن التبعات التي يمكن أن تحدث، نتيجة وجود إخلال بأحد التزامات الجامعة نحو الطالب، فتنتقل الجهة الممولة مسؤوليتها إلى الجامعة مقابل الطالب، مما يعني تحقيق ربح دون تحمل مخاطرة.

إن قاعدة الخراج بالضمان، والنهي والوارد عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يضمن، لا يجيز للمؤسسة الممولة أن تحقق ربحاً مضموناً دون مواجهة الخطر وعدم

(٥٨) ابن قدامة، المغني، مرجع سابق (٣٤٥/٢).

(٥٩) فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، د.ت. (١٠٦/٥).

- وانظر محمد بن حمد بن محمود البابرتي. العناية على شرح الهداية، دار الفكر، د.ت. ٦٦/٩.

التأكد، فإن حدث أي تقصير من الجامعة، فإن من حق الطالب أن يطالب الجهة الممولة بالتزاماتها كعمول للمنفعة التي ملكتها المؤسسة ثم باعته للطالب، وإنّ تتصل المؤسسة الممولة من التزاماتها يعتبر حال من التماهي من مؤسسات التمويل الإسلامية، مع مؤسسات التمويل بفائدة محرمة، التي يؤول أمرها في نهاية الأمر إلى تحقيق مكاسب مع ضمان رأس المال، دون تحمل مخاطر تجاه العميل، مع أن تحمل هذه المخاطر يمثل جوهرًا أساسيًا في التمويل الإسلامي.

ثانياً: اشتراط غرامات التأخير بسبب تأخر الطالب عن الدفع:

ربما تشترط بعض المؤسسات الممولة غرامات تأخير على الطالب في حال تخلفه عن سداد أقساط الدين المترتب على الإجارة، نظراً لأن تأخر الطالب عن السداد يعني فوات منافع الأقساط المالية، التي يمكن أن تستثمرها المؤسسة المالية في وجوه أخرى من وجوه الاستثمار، وتعتقد أن الطالب بتعثره بالسداد يؤدي إلى خسارة المؤسسة الممولة، وتظن تلك المؤسسة أن من حقها تحميل هذه الخسارة للطالب، وفيما يأتي توضيح ذلك.

١ - أقوال العلماء في غرامات التأخير:

رأى بعض الباحثين^(٦٠) أن التعويض عن التأخير من قبيل الربا المحرم، وأنه استبدال للمؤيدات الشرعية بالتعويض الربوي المستقى من الرأسمالية المادية، وأن التعويض التأخيري ربا نسيئة وهو محرم شرعاً، بالإضافة إلى أن العمل بالتعويض التأخيري يؤدي إلى إقصاء المؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على السداد، كالحبس، والتعزير، وبيع أمواله، وهو ذريعة إلى إباحة الربا المحرم.

(٦٠) وهم: زكي الدين شعبان، نزيه حماد، محمد عثمان شبير، رفيق المصري، انظر: مجلة الاقتصاد الإسلامي، العددان: ١٩٦: ص ٥٤، ١٩٨/٥٥: ص ٣٦، بنك دبي الإسلامي، السنة السابعة عشرة، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

وقد أباح الشيخ الزرقاء^(٦١) تغريم المدين المماطل قياساً على ضمان منافع الشيء المغصوب حيث تُقوّم منافعه، ويضمن الغاصب قيمتها، لأنه متعدٍ في ذلك، وأن مقدار التعويض يكون بتقدير من المحكمة عن طريق لجنة خبراء محلفين، ولكن الشيخ حذر من اتخاذ الحكم المنطقي العادل، والمتمثل في تغريم المدين المماطل ستاراً للربا^(٦٢)، وأباحت هيئة الرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي تغريم المدين المماطل من قبيل التعزير بأخذ المال، ورأت أن ينفق ذلك المال في وجوه الخير، ولا يأخذ المصرف شيئاً منها^(٦٣).

إن التعويض مشروط بألا يكون للمدين معذرة شرعية في هذا التأخير، بل يكون مليئاً مماًطلاً، يستحق الوصف بأنه ظالم كالغاصب، مرجع تقدير معذرة المدين من عدمها، وتقدير ضرر الدائن، يعود إلى القضاء في جميع الأحوال، ولا يجوز الاتفاق مسبقاً، بين الدائن والمدين على تحديد ضرر الدائن من تأخير الوفاء، تحدد المحكمة مقدار الضرر، والتعويض عنه بما فات الدائن من ربح معتاد في طرق التجارة العامة، بأدنى حدوده العادية لو أنه قبض دينه في موعده، واستثمره بالطرق المشروعة الحلال في الإسلام، كالمضاربة، والمزارعة ونحوهما، ولا عبرة لسعر الفوائد المصرفية، وتعتمد المحكمة في هذا التقدير رأي أهل الخبرة في هذا الشأن^(٦٤).

٢- الفرق بين غرامة التأخير وفوائد التأخير:

يلاحظ أن ثمة فروقاً بين جزاء التأخير، الذي اختلف فيه الفقهاء على النحو الذي سبق

(٦١) وافق الشيخ فيما ذهب إليه كل من الصديق الضريع، والشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية، انظر: مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد: ١٩٦ ص: ٥٢، ٥٤، دبي، بنك دبي الإسلامي، السنة السابعة عشرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٦٢) مصطفى الزرقاء، هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن (٩٣ فما بعدها)، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد (٢) بتصرف، مجلة نصف سنوية، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٦٣) المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية، ١٩٨٩ م، بدون رقم الطبعة ومكانها. (٥٠٠).

(٦٤) مصطفى الزرقاء، هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن (٩٧) مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي العدد (٢) بتصرف، دليل الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية (٤٣٩) مرجع سابق.

بيانه، وفوائد التأخير، أبرزها أن جزاء التأخير محدود بمقدار ما لحق المتضرر من ضرر، وأنه يكون نتيجة تقريظ من قادر على الوفاء، بينما لا يكون ذلك في حال فوائد التأخير التي تقرض بمجرد التأخير، وواضح أن التأخير فيها مقابل الأجل لا مقابل الضرر، وإن كان الضرر محتملاً، فإن أساس تقدير الفائدة مبلغ الدين والأجل، وهو الربا المحرم، بخلاف جزاء التأخير المقيّد في حدود الضرر.

قال أحد الباحثين: "ستان بين فوائد التأخير عن الوفاء وعقوبة المدين الغني المماطل، التي تأخذ شكل غرامة مالية، فالأولى يكفي لاستحقاقها مجرد التأخير في الوفاء بالالتزام النقدي، والثانية يشترط لاستحقاقها إثبات يسار المدين، ومماطلته، والضرر الذي لحق الدائن من جراء مماطلة المدين"^(٦٥).

٣-مدى تطبيق غرامات التأخير في تمويل المنافع:

مما سبق يلاحظ أن اشتراط المؤسسة الممولة غرامات تأخير على الطالب المتأخر في سداد الأقساط مقابل المنفعة التي تقاضاها من الجامعة، لا ينطبق عليه قول العلماء الذين أجازوا غرامات التأخير؛ لأن جزاء التأخير في قول المجيزين له سواء كان غرامة مالية على التأخر في سداد دين، أو جزاء تأخير نظير عمل، يتطلب تحديد نوع الضرر وحجمه، وإن هذا التحديد يخضع للتوقع والتخمين من لجنة الخبرة، يعني أن التحديد لا يكون لضرر وقع، وإنما لضرر متوقع، على أساس أنه لو تم الوفاء في موعده لربح المتضرر كذا وكذا.

وكذلك الحال في جزاء التأخر في سداد الدين، لماذا يُقدّر على المماطل أنه لولا تأخره في سداد الدين لربح صاحب الدين الربح المعتاد؟ لماذا لا يُقدّر أنه قد خسر؟ والتجارة ربح وخسارة، وعليه فإن الأساس الذي يُبنى عليه الجزاء المالي على التأخير متوقع لا واقع، وإن تحديده على أساس فوات الربح فقط للمتضرر على خلاف ما هو معروف في التجارة والعمل

(٦٥) عبد الحميد محمود البعلي، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٤٠).

من الربح والخسارة، والحكم في أموال الناس لا يكون بالتوقع، بل بالحقيقة الثابتة.

إن في المؤيدات الشرعية ما يغني المسلمين من الدخول في الخلاف الواقع في جزاء التأخير، حيث يمكن اللجوء إلى البدائل الشرعية الوقائية، كالرهن، والكفالة، والعقابية كالحبس، وبيع أموال المدين وتعزيزه، وحظر التعامل معه، وغير ذلك مما يحمل المماطلين على الوفاء.

ثالثاً: تعامل المؤسسة الممولة بقيمة المنفعة وليس المنفعة:

دأبت مؤسسات التمويل على تحديد نسبة عائد متفق عليها، ويظهر أن هذه النسبة هي على المبلغ الذي يسدده المصرف للجامعة، وهو أمر يقوي جانب الإقراض ويضعف جانب عقد الإجارة الذي هو الأساس الفقهي الذي ينظم هذا التعاقد. وهو أمر يؤدي إلى لبس في فهم المجتمع، بحيث يظن المتعاملون بعقد تمويل المنفعة أنه عقد ربوي لاشتراط الجهة الممولة نسبة مئوية على رأس المال الذي ستقدمه، ويتعزز هذا الظن إذا حملت الجهة الممولة المخاطر ووزعتها على أطراف التعاقد الأخرى وهي الجامعة أو الطالب، وآلت العلاقة في النتيجة إلى تقديم نقود مع ربح محدد النسبة، وعدم تحمل مخاطر الاستثمار، على النحو المعروف في التمويلات الجارية بالفائدة المحرمة.

لذا لا بد من إلغاء ما يشير إلى نسبة الربح التي يمكن أن تحددها مؤسسة التمويل وعنوان العقد يتناسب مع طبيعة التعامل المبرمة، وتحديد مبلغ هو ثمن المنفعة بما يرفع الجهالة كتحديد القسم، والكلية، ومرحلة الدراسة: بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، وللمصرف داخلياً أن يحدد نسبة ربحه كما يشاء، وأن يحدد سعر الساعة على وفق معايير سوقية، ثم يحق له أن يبيعها بالسعر المناسب، دون تحديد نسبة ربح يوقع عليها الفريقان وهما مؤسسة التمويل والطالب، والنص على أن العقد هو عقد تمويل منافع تحكمه أركان عقد الإجارة وشروطه.

رابعاً: سحب الطالب مادة أو فصل:

على افتراض أن الطالب قد أبرم عقد تمويل منافع على عدد ساعات محددة ثم بدا له بعد ذلك سحب تلك المادة لسبب أو لآخر، فلا بد عندئذ أن يعتبر العرف في أن الطالب إذا سحب مادة أو أكثر في فترة السحب والإضافة التي تمثل خياراً للطالب في السحب في فترة الخيار في اختيار المادة فإن ذلك حق للطالب نظراً لأن الجامعة تعطيه هذا الحق في تعليماتها، وترصد له ثمن تلك الساعات لفصول قادمة، ومن ثم فإن الجامعة لا تحمل المؤسسة الممولة ثمن تلك الساعات المسحوبة في فترة الاختيار، وعليه؛ فليس من حق جهة التمويل تحميل ذلك للطالب، ويفضل أن يؤكد ذلك في عقد التمويل بين الطالب ومؤسسة التمويل.

أما إذا كان سحب المادة أو إسقاطها بعد مضي فترة السماح دون تكلفة، فينبغي هنا في ضوء عقد الإجارة أن يسري العرف المعمول به في الجامعات، وهو أن إسقاط الطالب لهذه المادة يعني أنه يتحمل النتيجة، من هذا الإسقاط، لأنه قد شغل مقعداً في الشعبة المسجل فيها، وأن إتاحة الفرصة للسحب دون تحمل الخسائر من قبل الطالب المنسحب، يعني ضرراً بالجهة المقدمة للمنفعة وهي الجامعة، ومؤسسة التمويل الممولة للمنفعة، ولا ضرر ولا ضرار.

خامساً: تحميل الطالب مصاريف غير محددة:

تشتترط مؤسسات التمويل في العادة تحميل الرسوم والمصاريف والضرائب إن وجدت على المتعامل أو الزبون، إمعاناً منها في تخليص نفسها من أي أعباء مالية يمكن أن تترتب عليها نتيجة العقد في المستقبل فتحيل كل ما يتعلق بذلك على الزبون، وفي حال الإقدام على هذا العقد مع جهالة هذه المصاريف، فإن ذلك مفسد للعقد، ويحرم الإقدام عليه، وينبغي رفع هذه الجهالة عن تلك الرسوم والمصاريف، بتحديد قيمتها ونوعها، ثم بعد ذلك يشترط كل من المتعاقدين ما أراد لنفسه، بعد انكشاف تلك الجهالة.

الخاتمة

نتائج البحث:

١. لعقد الإجارة مرونة واسعة في مجال تمويل منفعة التعليم، على اعتبار أن محل العقد هو مجموع المنافع المقدمة من الجامعة كالتعليم، والمرافق المختلفة، من مكتبة، وقاعات، وتسجيل، وغيرها.
٢. يلبي عقد الإجارة في مجال تمويل منفعة التعليم حاجات أطراف التعاقد، في مجال توفير السيولة للطالب، وتلافي حالات عجز الطلاب عن الوفاء بالتزاماتهم وأقساطهم الجامعية، وتوفير صيغة استثمار مناسبة للمؤسسات المالية.
٣. يتوقع أن تكون لعقد الإجارة في مجال تمويل التعليم الجامعي آثار إيجابية علمية واجتماعية واقتصادية.
٤. هناك إشكالات تعترض تطبيق عقد الإجارة في تمويل منافع التعليم الجامعي، ولكن يمكن التغلب عليها عن طريق الحوار والمناقشة بين أطراف التعاقد، للتغلب على هذه الإشكالات.

التوصيات:

١. ضرورة الالتزام بمقتضيات عقد الإجارة، وشروطه، دون أن تحول المؤسسات المالية مخاطر الاستثمار إلى أطراف التعاقد الأخرى.
٢. تنظيم عقد الإجارة كصيغة استثمارية في مجال التعليم تنظيمًا قانونياً يراعى فيه التوازن بين أطراف العقد، بما يتفق وأحكام الفقه الإسلامي.
٣. إدراج التعليمات الجامعية كجزء من عقد تمويل المنافع.
٤. أجرأ حوار بين مؤسسات التمويل والجامعات لتحقيق العدالة بين أطراف التعاقد، وتطوير عقد الإجارة بما ينهض بقطاعات التعليم وتطويرها.

قائمة المراجع

١. ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم، **الأشباه والنظائر**، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة، بدون رقم الطبعة، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م .
٢. أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، تحقيق محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
٣. أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي. **سنن النسائي (المجتبى من السنن)**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
٤. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير (اليمامة)، ط٣، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م).
٥. أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. **المستدرک علی الصحيحین**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١١هـ / ١٩٩٠م)
٦. أبو عبد الله محمد بن قاسم الأنصاري، **المعروف بالرصاص**، شرح حدود ابن عرفة، المكتبة العلمية، د.ت.
٧. أبو عبيد القاسم بن سلام، **غريب الحديث**، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
٨. أبو يحيى زكريا الأنصاري. **الغرر البهية في شرح البهجة الوردية**، المطبعة اليمنية، د.ت.
٩. أحمد الشرياصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
١٠. أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، **في السنن الكبرى**، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

١١. أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٢. أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، د.ت.
١٣. أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
١٤. أحمد سفر. العمل المصرفي الإسلامي أصوله وصيغه وتحدياته، بيروت، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤.
١٥. الحمصي، علي نديم، الشركات المساهمة في ضوء القانون الوضعي والفقه الإسلامي ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٦. زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري. أسنى المطالب شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
١٧. شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. المبسوط، دار المعرفة، د.ت.
١٨. عبد الحميد محمود البعلي، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م،
١٩. علاء الدين أبو الحسن بن سليمان المرداوي. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٠. علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية.

٢١. عمر بن محمد بن أحمد النسفي. **طلبة الطلبة**، بغداد: المطبعة العامرة، مكتبة المثني، د.ت.
٢٢. فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي. **تبين الحقائق شرح كنز الدقائق**، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
٢٣. القليوبي، أحمد بن سلامة. وعميرة، أحمد البرسلي. **حاشيتا قليوبي وعميرة**، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
٢٤. كنعان، نواف، **القانون الإداري**، عمان، دار الثقافة، ط٤، ٢٠١٠.
٢٥. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. **القاموس المحيط**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٦، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
٢٦. **مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي**، العدد (٢) بتصرف، مجلة نصف سنوية، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢٧. **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، العدد: ١٩٦، دبي، بنك دبي الإسلامي، السنة السابعة عشرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢٨. **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، العددان: ١٩٦/١٩٨، دبي، بنك دبي الإسلامي، السنة السابعة عشرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢٩. **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت، من (١-٦ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ) الموافق (١٠-١٥ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨م).
٣٠. محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية، د.ت.
٣١. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي. **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

[أثر الإجارة في تمويل منافع التعليم في الفقه الإسلامي]

٣٢. محمد بن إدريس الشافعي. الأم، دار المعرفة، د.ت.
٣٣. محمد بن إسماعيل الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق إبراهيم عصر، القاهرة، دار الحديث، ط٧، ١٩٩٢م.
٣٤. محمد بن حمد بن محمود البابرتي. العناية على شرح الهداية، دار الفكر، د.ت.
٣٥. محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، د.ت.
٣٦. محمد بن يوسف العبدري المواق. التاج والإكليل لمختصر خليل، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
٣٧. المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية، ١٩٨٩ م، بدون رقم الطبعة ومكانها.
٣٨. منصور بن يونس البهوتي. شرح منتهى الإرادات، بيروت: عالم الكتب، د.ت.
٣٩. منصور بن يونس بن إدريس البهوتي. كشف القناع عن متن الإقناع، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
٤٠. موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة. المغني، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
٤١. ناصر بن عبد السيد أبو المكارم المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ.
٤٢. وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الكويت، ط٢، (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م).
٤٣. يوسف كمال محمد. فقه الاقتصاد النقدي، الرياض: دار الهداية، ط١، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).